

ماذا جرى في محادثات حماس مع مصر
نجحت أم فشلت؟

بقلم: محمد جمال عرفة



«السرية» كانت

هي الستار الذي

غلف محادثات

كل من رئيس

السلطة

الفلسطينية

محمود عباس

وقادة حماس

القادمين من غزة ودمشق من جهة، مع المسؤولين المصريين
من جهة ثانية، وهي (السرية) السبب وراء تضارب وغموض
التصريحات الصادرة عن كل طرف من الأطراف الثلاثة
بهدف نسب نجاح المفاوضات.

فالرئيس الفلسطيني ركز بفعل الضغوط الإسرائيلية والأمريكية
على شروط تعجيزية تدور حول: عدم تعديل اتفاق المعابر
وبقاء سيطرة الرئاسة فقط عليه، وغلق الحدود بالاتفاق مع
مصر والتشدد مع من يخالف ذلك، وعدم التفاوض مع حماس
قبل إنهاء انقلابها.

وبالمقابل تشددت حماس في مطالبها وهي تدرك أنها صعبة
التنفيذ، خصوصاً في ظل حالة من الغضب المصري الرسمي
المتصاعد على انتهاك حدودها، بغرض أن تحصل في النهاية
على الهدف الأهم، وهو استمرار فتح الحدود أو التوصل لآلية
لبقائها مفتوحة وعدم حصار غزة ما يعتبر مكسباً في نهاية



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المطاف.

لقد رفضت حماس أي وجود لإسرائيل في المعبر عبر كاميرات المراقبة أو التحكم في فتح وغلق المعبر، وتشدت في هذا المطلب بصورة كبيرة، برغم تأكيدات القاهرة أن هذا أحد بنود اتفاق المعابر الحالي، وكانت هذه نقطة خلاف كبيرة بين الطرفين كما أكد موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحماس.

وجاء مطلب حماس الأبرز والأهم في المطالبة بتغيير اتفاق المعابر الحالي كلياً وصياغته بطريقة أخرى، ومع أن القاهرة وعدت بإثارة ذلك دولياً، فهو مطلب صعب؛ لأن كافة الأطراف سترفضه خصوصاً الرئيس عباس وإسرائيل وحتى أوروبا، لرغبتهم جميعاً في تنفيذ خطة حصار غزة وحكم حماس داخلها.

أما القاهرة فالتزمت الصمت ولم تصدر أي تصريحات رسمية عن نتائج هذه المفاوضات مع حماس وعباس؛ لأن من الصعب أن تعلن اتفاقها مع مطالب عباس بشأن الإبقاء على معبر رفح مغلقاً ومداراً باتفاق المعابر القديم باعتباره اتفاقاً دولياً، وإلا عرّضت الحدود لخطر الاجتياح البشري مرة أخرى والصدام هذه المرة - نتيجة الشحن الإعلامي الداخلي ضد حماس وترويج أنباء عن خلايا فلسطينية مسلحة دخلت مصر - مع الجحافل الفلسطينية، فتحل بذلك محل سلطة الاحتلال في قمع أهالي غزة وحصارهم.

ومن الصعب أيضاً أن تعلن القاهرة أنها وعدت حماس بتغيير اتفاقية المعابر الحالية بالتفاوض مع الأطراف الإسرائيلية والأوروبية وعباس، أو أنها - كما يقول قادة حماس - وعدتهم



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

بتشغيل معبر رفح كمعبر فلسطيني - مصري خالص؛ لأن هذا لا يزال في علم الغيب والمفاوضات التي ستجريها مصر، فضلاً عن أن هذا المطلب يبدو مستحيلاً لوجود اتفاق دولي بشأن معبر رفح، ومخالفة القاهرة له معناه تعرضها لضغوط أمريكية وأوروبية وإسرائيلية.

معبر بإدارة هيئة وطنية

وتؤكد المعلومات التي حصلت عليها (إسلام أون لاين) من أطراف مختلفة أن الأمر الذي سعت حماس لترسيخه وتأكيد له لدى المسؤولين المصريين كحل وسط كان استمرار فتح الحدود بصورة دائمة عبر آلية اقترحتها حماس، هي مشاركة كل الفصائل الفلسطينية في إدارته بما فيها فتح (قوات الرئاسة) وحماس (التنفيذية) وباقي الفصائل السبع الأخرى ضمن هيئة وطنية للإشراف على المعابر، بحيث يخرج المعبر من دائرة الصراع بين فتح وحماس ويبتعد عن الاستقطاب السياسي بينهما.

والمناطق الذي تسعى حماس لتغليبها بفكرة استمرار بقاء المعبر مفتوحاً للتجارة بين غزة ومصر ولمرور الأفراد هو أن يزداد ارتباط غزة بمصر وبحركة التجارة معها تدريجياً لموازنة الحصار الإسرائيلي والتحلل تدريجياً من سيطرة تل أبيب على شؤون الحياة في غزة بما يكسر الحصار عملياً، سواء بالاعتماد على مصر في التجارة مع غزة أو بتوفير الكهرباء لها (عبر خط الربط العربي السباعي الذي أصبح ثمانياً بفلسطين).

وفد حاول وفد السلطة الفلسطينية خلال زيارته لمصر أن يثير



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

اعتراضه على هدف حماس في هذا الصدد بمنطق آخر يقول:
إن ما تسعى إليه حركة «حماس» بفصل قطاع غزة تجارياً
عن إسرائيل سيؤدي عملياً لفصل القطاع عن فلسطين،
خصوصاً الضفة، ومن ثم سيعزز المخطط الصهيوني الرامي
إلى تفتيت غزة عن الضفة وتوطين أهالي غزة في سيناء
وتحويل مسؤولية ومشاكل غزة لمصر، بيد أن «محمد نصر»
عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية «حماس»
وأحد أعضاء وفدها في مفاوضات القاهرة، يرد قائلاً: إن قطاع
غزة جزء لا يتجزأ من فلسطين، ولن يستطيع أحد أن يفصل
غزة عن فلسطين، وما دام الاحتلال قائماً فهو الذي يتحمل
المسؤولية عن القطاع».

ويقول: إن فك الارتباط التجاري بين القطاع وإسرائيل،
واستبداله بارتباط تجاري مصري، «أمر» نحن نسعى إليه،
فمصر دولة عربية وإسلامية وهي، كما باقي الدول العربية
والإسلامية، عمقنا الاستراتيجي»، حسبما نقل عنه المركز
الفلسطيني للإعلام.

نجحت أم فشلت؟

ويبقى السؤال: هل نجحت مفاوضات حماس في القاهرة أم
فشلت؟.. وهل الطابع السري الذي جرت فيه المفاوضات،
والسرية التي لا تزال مضروبة على ما دار في المفاوضات،
كلها مؤشرات على الفشل، برغم محاولات بعض قادة حماس
الحديث عن نجاحات وأجواء إيجابية؟

الواضح أن القاهرة متفقة مع حماس بشأن خطورة استمرار
الحصار على غزة، خصوصاً أن أحداث اجتياح المعبر



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وتفجير الماضية كشفت خطورة ترك «الغلاية» الفلسطينية تحت نار الحصار بلا تنفيس، ولكن الأكثر وضوحاً هو أن القاهرة اكتفت بتطمينات ووعود لقادة حماس بنقل وجهات نظرهم بشأن ضرورة التوصل لاتفاقية جديدة للمعابر الى الأطراف الأخرى (إسرائيل وأمريكا وأوروبا)، وبشأن السعي لتحويل السيطرة على المعبر لمصر وفلسطين فقط. فالقاهرة تتحرك وفق القرارات الدولية وتلتزم بها، وليس أمامها سوى تنفيذ اتفاقية المعابر الموقعة عام ٢٠٠٥، التي تنص على سيطرة السلطة (قوات الرئاسة الفلسطينية) على المعبر، ولهذا فهي لم تلتزم أمام حماس بأي موقف خلاف ذلك، واقتصر الرد المصري على الوعود بالتفاوض لتغيير هذا الوضع.

والخطوة الأهم -مصرياً- كانت سعي القاهرة للمزج بين الموقفين، بالسعي لإقناع حماس بقبول عودة قوات الرئاسة الفلسطينية لإدارة المعبر (حماس وافقت على لسان الزهار على عودة هؤلاء كخبراء)، والسعي لترتيب حوار بين فتح وحماس ستكون أولى نتائجه إنهاء الحصار وأزمة المعابر، فضلاً عن إقناع حماس بصعوبة الموقف المصري وحساسيته ما بين الرغبة في مساندة الفلسطينيين وفق طلبات حماس والالتزام بالقرارات الدولية.

السيناريو المتصور بعد هذه المفاوضات هو أن يعاد إغلاق الحدود باتفاق مصري حمساوي، وهو ما تم بالفعل منذ مساء السبت، مع السماح بمرور البشر والتجارة عبر الحدود وفق تفاهات وترتيبات دورية بين الطرفين، والتحرك في الوقت نفسه على المسار الفلسطيني لترتيب جلسات للحوار الوطني الفلسطيني، مع السعي لطرح صيغ مختلفة لاتفاق معابر جديد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

متوقع أن ترفضه أمريكا وإسرائيل وأوروبا؛ ما يعني عودة الوضع لما هو عليه، مع فارق جوهري سعت له حماس ونجحت فيه، وهو تنظيم فتح الحدود بتفاهات مع القاهرة ومنع تحول غزة إلى سجن كبير، وهو ما يعني خرق الحصار الصهيوني.

وهذا الوضع الجديد -أي تنظيم فتح الحدود- سيكون من مصلحة القاهرة؛ لأن الغلق المحكم للمعبر تسبب في «فوضى» غير معقولة على الحدود المصرية نتيجة الاجتياح البشري الذي يصعب السيطرة عليه سوى بالصدام مع العابرين، كما أن تنظيم فتح الحدود ونقل المساعدات يقوي الموقف الدبلوماسي المصري، ويعيد إلى الموقف المصري الدولي هيئته، فضلاً عن أن هذا يساعد النظام على سحب البساط من تحت أقدام معارضييه، والأهم أنه يجهض أي محاولات فلسطينية مقبلة لنسف وتفجير الحدود بما قد يواجهه بصدام مصري مع حماس تكون له عواقبه في فوضى الحدود التي يخشى أن تنتقل إلى سيناء.

وهذا المكسب الذي تستشعر حماس أنها حصلت عليه أسراً به ضمناً أحد أعضاء وفد حماس حينما سئل عن سبب تفاوله برغم عدم التوصل لشيء محدد، فقال: إنهم ضمنوا فتح الحدود مؤقتاً بتفاهات مع مصر، وضمنوا قيام مصر بإعداد ترتيبات جديدة لتيسير العمل في معبر رفح وعرضها على الرئيس عباس والأوروبيين وإسرائيل، «فضلاً عن أنهم وعدونا (مصر) بأن حماس ستكون جزءاً من هذه الترتيبات الجديدة، ولن يتم تجاهلها في هذه الترتيبات بعد الآن؛ لأنها المسيطرة على الأرض، كما أن تجربة اجتياح الحدود أصبحت سياسة شعبية يمكن أن تتكرر سواء في رفح أو إيريز لاحقاً، أو غيرهما من المعابر التي تسيطر عليها تل أبيب نفسها»!.